المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

العدد العاشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

رئيس التحرير
أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء

أ. د. ميرغني عبد العال حمور
أ. د. سمير أحمد أبو غابة
أ. د. حسين علي الطلافحة
د. خالد إبراهيم السليطي

سكرتير التحرير
أ. د. علاء الدين حسن عواد

العنوان : جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير - ص.ب : ٢٧١٣ الدوحة - قطر
هاتف : ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)
فاكس : ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

العولمة والعالم العربي*

أ.د. علي لطفي
رئيس وزراء سابق
بجمهورية مصر العربية

المقدمة :

كثر الحديث في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عن قضية "العولمة" Globalization وذلك على جميع المستويات سواء المستوى الأكاديمي أو مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام أو مستوى الأحزاب السياسية أو التيارات الفكرية المختلفة. ولا غرابة في ذلك لأن قضية العولمة لها العديد من الجوانب والزوايا مما يثير اهتمام كل هؤلاء . ويمكن القول أن العولمة قد بدأت وبدأ الحديث عنها يزداد بوجه خاص بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق . وعلى ضوء ما شهده العالم في السنوات الأخيرة يمكن القول أن العولمة تعني من الناحية النظرية "التدفق الحر للسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والأفكار والمعلومات عبر بلاد العالم". وهناك من الظواهر ما يؤكد هذا المعنى كما يتضح بالتفصيل في الفقرة التالية.

ظواهر العولمة :

إن المتتبع لما يجري في العالم بصفة عامة وفي الاقتصاد العالمي بصفة خاصة منذ منتصف الثمانينات أي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، يلحظ بوضوح مجموعة من الظواهر وهي تكون في مجموعها ما أطلق عليه "العولمة" أو كما يسميها البعض "الكوكبة" نسبة إلى كلمة Globe أو كما يسميها البعض الآخر "الكونية" نسبة إلى كلمة Universe . وهذه الظواهر يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

* بحث مستكتب

١- النمو السريع في معدلات التجارة العالمية وبشكل غير مسبوق في التاريخ حتى وصلت إلى أرقام فلكية مع ملاحظة أن معدلات نمو التجارة الدولية أصبحت تزيد بكثير عن معدلات نمو الإنتاج العالمي . ففي عام ١٩٩٧ قدرت قيمة المبادلات التجارية العالمية بحوالي ٨٠٠٠ مليار دولار محققة بذلك نمواً بلغت نسبته حوالي ٨ر٦٪ مقابل ٢ر٦٪ عام ١٩٩٦ .

٢- النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة . ففي عام ١٩٩٧ قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي ٣٦٤ مليار دولار مقابل ٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٤٪ . هذا مع ملاحظة أن ٨٤٪ من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة .

٣- تزايد دور الشركات متعدية الجنسية Transnational حيث أنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة مع ملاحظة أن هذه الشركات يطلق عليها خطأ متعددة الجنسيات Multinational لأن هذه الأخيرة شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات .

وحتى نتبين مدى ضخامة وتأثير الشركات متعدية الجنسية نشير فيما يلى إلى ما توافر لدينا من بيانات عن أوضاع أكبر ٥٠٠ شركة متعدية الجنسية عن عام ١٩٩٦:

من بين هذه الشركات ٤٧٢ شركة (أي حوالي ٩٥٪) توجد مقارها القانونية في دول الشمال موزعة بشكل متقارب بين ثلاث أقطاب هي :١٦٢شركة في الولايات المتحدة ، ١٥٨ شركة في الاتحاد الأوربي ، ١٢٦ شركة في اليابان. كما تدل البيانات كذلك على أنه في عام ١٩٩٦ بلغ إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة ٤ر١١ تريليون دولار أي ما يمثل حوالي ٤٠٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم والذي بلغ في نفس العام حوالي ٥ر٢٨ تريليون دولار. هذا عن الخمسمائة شركة فقط ، أما إذا أخذنا في الاعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية والذي يصل إلى حوالي ٣٠ ألف شركة فإننا سنجد أن إجمالي إيرادات هذه الشركات يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم ، كما أن أصول هذه الشركات حوالي ٩٤ تريليون دولار ، وعدد العاملين حوالي ٣٦ مليون عامل ، وصافي أرباحها السنوية حوالي ٤٠٠ مليار دولار .

٤- التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية وزيادة التوجه نحو اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية . وقد ساد هذا الاتجاه جميع دول العالم ، شماله وجنوبه ، شرقه وغربه ، باستثناء كوبا وكوريا الشمالية .

٥- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولا سيما بعد انتشار الخصخصة Privatization وانسحاب الدولة تدريجياً من إنتاج السلع وآداء الخدمات بل ومن بعض جوانب البيئة الأساسية حيث انتشر نظام BOT ونظام BOOT .

٦- تعاظم دور التكتلات الاقتصادية (التجمعات الإقليمية) وتزايد أعدادها . ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى تزايد عدد الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة من ست دول إلى خمس عشرة دولة وتحولها إلى "الاتحاد الأوربي" وبدء ظهور اليورو "العملة الأوربية الموحدة" . كما نشير أيضاً إلى تكوين "النافتا" وهي منطقة التجارة الحرة التي تكونت في أواخر الثمانينات بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .

٧- تعاظم دور وقوة ونفوذ المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المثلث الذي أصبح يحكم العالم من الناحية الاقتصادية وهو : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .

٨- تراجع العديد من الحواجز والقيود التي كانت تضعها من قبل كثير من الدول أمام الأفكار والاتصال بين البشر ، وقد ساعد على ذلك التقدم الهائل والسريع في وسائل الاتصالات والمواصلات المعلوماتية (الإنترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية بصفة خاصة) .

٩- تعاظم دور المنظمات غير الحكومية NGO ودعوتها بإلحاح إلى تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبزوغ ثقافة عالمية تدعو إلى المساواة بين البشر من حيث الحرية وحقوق الإنسان .

١٠- تزايد حجم عمليات الاندماج العالمية تحقيقاً لمبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج يزيد عن إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين . وهو ما يعرف بزيادة الكل عن الجزئيات المكونة له أو مبدأ (٢+٢= ٥) . لقد شهد عام ١٩٩٧ تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية إذ

تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تجاوزت ٩٠٠ مليار دولار خلال العام منها ٤٠٠ مليار دولار قيمة صفقات في أوربا وحدها كما أن عام ١٩٩٨ قد شهد عمليات اندماج عالمية تزيد كثيراً عن تلك التي شهدها عام ١٩٩٧ . ويلاحظ أن القطاع المالي والمصرفي هو القطاع الذي شهد أكثر عمليات الاندماج والتي ينظر إليها كجزء من عمليات إعادة هيكلة القطاع المذكور .

مزايا العولمة

إن العولمة من وجهة نظر الداعين لها والمروجين لها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، يؤكدون أن العولمة تنطوي على عملية تحرر من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع . تحرر من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق الحرة ، تحرر من النظم الديكتاتورية إلى النظم الديمقراطية ، تحرر من الولاء من ثقافة متعصبة وضيقة إلى ثقافة واحدة تسود جميع دول العالم ويتساوى فيها الناس والأمم جميعا ، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لدين بعينه أو أمة بعينها أو أيدولوجية بعينها إلى عقلانية العلم ، تحرر من التعصب لأيدولوجية معينة إلى الانفتاح على الأفكار دون تشنج أو تعصب .

وعلى أساس ما تقدم فإن المروجين للعولمة أخذوا يؤكدون أن العالم مقبل على عصر جديد تنتصر فيه القيم الرفيعة : الديمقراطية ، الموضوعية ، العقلانية ، حقوق الإنسان ، التقدم التكنولوجي ، حقوق المرأة ، القضاء على الجهل ، القضاء على الفقر، استبعاد التعصب ، ..... الخ .

إنه بالفعل عالم جميل بل عالم مثالي الذي تسود فيه هذه القيم الرفيعة النبيلة، ولكن ما أن استيقظنا من حلم العولمة الجميل أو جنة العولمة الموعودة حتى صدمنا بالواقع المرير كما يتضح ذلك من الفقرة التالية .

أزمة العولمة

من المعروف أن "منتدى دافوس" الذي يعقد سنوياً في سويسرا ويحضره العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فيها وعدد كبير من كبار الاقتصاديين في العالم يقدم نفسه كأحد المنابر التي تسهل وتعمق تيار العولمة . ولذلك فمنذ نشأة منتدى دافوس عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٨ كانت موضوعات اللقاء السنوي للمنتدى تدور بصفة

أساسية حول العولمة وآلياتها وكيفية ضمان استمراريتها ، وكل هذا بهدف الترويج لها. ففي عام ١٩٩٦ - على سبيل المثال - كان الموضوع الرئيسي لمنتدى دافوس هو "كيفية دعم استمرارية مسيرة العولمة" Sustaining Globalization .

وفي عام ١٩٩٧ بدأ العالم يكتشف أزمة العولمة حيث شهد النظام المالي العالمي أزمة خطيرة كانت بمثابة إعصار عنيف تواجهه مسيرة العولمة . وإزاء ذلك فقد تراجعت الكتابات التي كانت تروج لفكرة العولمة وتنادي بضرورة الهرولة للحاق بقطار العولمة ، وبدأ الكثيرون يراجعون آليات العولمة ويتحدثون صراحة عن سلبياتها . وليس أدل على ذلك مما حدث في منتدى دافوس هذا العام (١٩٩٩) حيث كان موضوع اللقاء "العولمة المسئولة" Responsible Globality . إن المتتبع للبحوث التي قدمت إلى هذا اللقاء والكلمات التي ألقيت فيه يصل إلى نتيجة مؤكدة وهي أن العولمة في حاجة إلى تصحيح مسارها ، كما أن اللاعبين الرئيسيين على مسرح الاقتصاد العالمي في حاجة إلى مراجعة سياساتهم التي يطبقونها منذ بداية التسعينات حيث شهدت هذه الحقبة العديد من الأزمات بدأت بالأزمة التي مرت بها المكسيك عام ١٩٩٤ والتي كادت تقصف بالنظام المالي الغربي ، والأزمة التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ والتي انتقلت عدواها إلى روسيا ثم البرازيل وغيرها الكثير من الأسواق الناشئة . إن هذه الأزمات المتتالية قد أظهرت بما لا يدع مجالا للشك أن العولمة وما قد تعطيه من منافع وفوائد تتطلب في واقع الأمر تطوير القدرات الذاتية للاقتصادات الوطنية حتى تستطيع أن تواجه تحديات الاقتصاد العالمي وتقلباته فيما لديها من مؤسسات رقابية قادرة على اتخاذ القرار ومتابعته ، والكفاءات اللازمة للتدقيق في النظم الجزئية المطبقة، والتأكد من قدرة الأجهزة على التجاوب مع المؤشرات السريعة لحركة رؤوس الأموال والارتقاء بأنظمة الرقابة والمحاسبة فيها .

لقد أكد رؤساء الدول النامية الذين تحدثوا في منتدى دافوس الأخير أن بلادهم يسودها إحساس بالظلم ولا سيما بعدما تأكد أن ٢٠٪ من سكان العالم (دول الشمال) يحصلون على ٨٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي ، بينما لا يحصل ٨٠٪ من سكان العالم (دول الجنوب) إلا على ٢٠٪ فقط من الناتج الإجمالي العالمي .

العالم العربي في مواجهة العولمة

يتضح من التحليل الذي أوردناه في هذا البحث حتى الآن أننا نعيش بالفعل في عالم أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة .. عالم متلاحق الأحداث ، سريع الإيقاع ، متداخل الاهتمامات ، متشابك المصالح ، ولا يمكن لطرف فيه أن يستغني عن الأطراف الأخرى ... إنه يشبه إلى حد بعيد الأواني المستطرقة . واتضح كذلك أن القوة الاقتصادية أصبحت هي الأساس في قياس قوة أي دولة ... كما اتضح أيضاً أننا أصبحنا نعيش في عالم الكيانات الكبيرة والشركات العملاقة . هذا بطبيعة الحال إلى جانب أن العالم أصبح أحادي القوة على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالتحكم في العالم .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : أين نحن العرب من كل ذلك الذي يجري حولنا وتحت أبصارنا وأسماعنا ؟ ... ونبادر فنجيب بكل الصراحة وكل الإحساس بأمانة المسئولية أننا لم نتحرك حتى الآن بالسرعة المطلوبة وفي الاتجاه الصحيح لمواجهة العولمة. وليس أدل على ذلك من أن الأمة العربية تكاد تكون هي الوحيدة بين الأمم التي لم يجمعها أي تكتل محدد يمكنها من بلوغ الحد الأدنى من التكامل والتفاوض الجماعي مع التكتلات العالمية الأخرى .

إن العالم العربي قد بدأ منذ يناير ١٩٩٨ في إقامة منطقة تجارة حرة ، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الخطوة المتواضعة ما زالت أمامها عقبات عديدة . إن التجارة العربية البينية ما زالت هزيلة لا تتعدى ٩٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية ... ونفس الشيء ينطبق على الاستثمارات العربية البينية حيث أنها ضعيفة وتتجه نحو التناقص . ففي عام ١٩٩٧ بلغت الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام حوالي ١ر٥٩ مليار دولار مقابل ٢ر٠٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ أي بتراجع نسبته ٢٣ر٩٪ في سنة واحدة . وبالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية العربية فإنها تعاني من الضعف الهيكلي ومع ذلك فإنها ما زالت بعيدة عن عملية الاندماج مع بعضها البعض حتى تعالج هذا الضعف الهيكلي وتستطيع أن تواجه عالم العولمة والمنافسة والذي يتميز كما سبق أن ذكرنا باندماج المشروعات . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن حصة المؤسسات المالية والمصرفية العربية من إجمالي عمليات

الاندماج العالمية لم تتجاوز نصف في المائة خلال عام ١٩٩٧ .

ومن جهة أخرى فليتذكر المسئولون بالعالم العربي أن الانطلاق نحو الاقتصاد العالمي والانفتاح نحوه والاندماج فيه دون إعداد وتحضير ودون ترتيب الطاقات والكفاءات والمؤسسات لا يقل خطراً وضرراً عن الانغلاق عنه . وليتذكروا أيضاً أن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس بالأمر السهل الميسر ولا الطريق إليه ممهد تماماً ذلك أن التقدم الإيجابي نحو اللحاق بركب التقدم والنمو يفترض عدداً من الشروط الواجب استيفاؤها . ويأتي على رأس هذه الشروط معرفة متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى تتأهل له الاقتصادات العربية وتستجيب لقيوده ومحاذيره سواء في شكل أنظمة نقدية مالية ، أو في شكل نظم حوافز تمنح للاستثمارات المباشرة ، أو في شكل بناء أسواق ديناميكية لرؤوس الأموال ، أو في شكل معالجة أنظمة التجارة الخارجية مع الاستفادة بقدر الإمكان من المزايا والفرص التي يتيحها الانضمام للمنظمات العالمية التي تدير شئون النظام العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .

إن العالم العربي تتوافر لديه الموارد بشكل ربما لا يتوافر لمنطقة أخرى في العالم، ولا يبقى بعد ذلك سوى حسن استخدام هذه الموارد ، والتنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حتى تتمكن من مواجهة العولمة وما تفرضه من تحديات .